المحاضرة السادسة والسابعة

السنة اولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي مادة مدخل الى ادارة البنوك 2020.2021

أولا: مفهوم الجهاز المصرفي

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وقد زادت أهميته من يوم الى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه فقد أخذ مفهوم الجهاز المصرفي عدة تعريفات وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره وانعكس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة .

ويعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل بالائتمان وتقوم بمنحه.

ويعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في تلك الدولة.

بمعنى أخر أن المصارف أو المؤسسات المصرفية المكونة للنظام المالي تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد اقراضها الى من يستطيع أو يرغب في الاستثمار فيها أي أن المؤسسات المالية تعتبر همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز، فالأولى هي الوحدات التي تنتج أكثر مما تستهلك وهي بذلك لا تستثمر مدخراتها بنفسها الأمر الذي يرغمها على وضع قوتها الذاتية الفائضة تحت تصرف وحدات النموذج الثاني وهنا يأتي دور وفائدة المؤسسات المالية والتي يتمثل دورها في التقليل من تكاليف الوحدتين في عمليات التمويل والاقراض والاقتراض المختلفة بالإضافة الى التقليل من معدل المخاطرة على استثماراتها نتيجة التنوع الجغرافي.

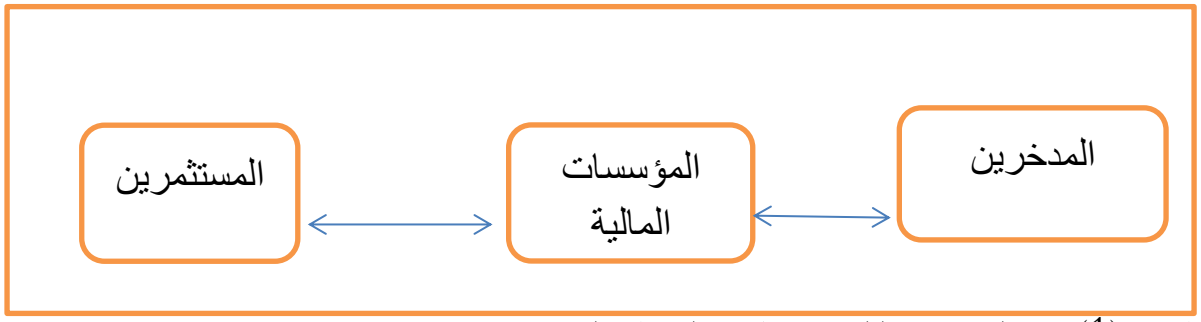

شكل رقم (1) دور المؤسسات المالية في عمليات التمويل والاقتراض

ويأخذ الجهاز المصرفي بوصفه منشآت مالية متعددة شكل هرم يقف في قمته المصرف المركزي وفي طرفي قاعدته المصارف التجارية من ناحية والمصارف المتخصصة من ناحية أخرى، وتنسحب صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين أعضاء هذا الجهاز بعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين الحكومة والمتعاملين معها من ناحية أخرى، فالأفراد والمشروعات لا تتعامل مباشرة مع المصرف القمة (المصرف المركزي) بل تتم معاملاتهم عن طريق مصارف القاعدة (التجارية والمتخصصة) ومصارف القاعدة بدورها لا تتعامل مع الحكومة لكنها تخضع لرقابة وأشراف مصرف القمة مباشرة.

ثانيا: أهمية الجهاز المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في المجتمع، حيث أن العديد من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها و التي من أهمها ما يلي:

1.المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذلك أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذلك جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية

2.استقرار قيمة الوحدة النقدية: حيث تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

3.تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية : حيث يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. اذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات

ثالثا: الأسس التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية

هناك مجموعة من الأسس التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية يتمثل اهمها فيما يلي:

1. الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر.

2. السيولة وهذا عنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف بمعنى آخر قدرة وسرعة المصرف على تسييل استثماراته عند الحاجة الى استثمارات قصيرة الأجل.

3. الضمان الذي تبنى عليه الثقة في سلامة مركز المصرف بمعنى الاستثمارات اقل خطورة وبأكثر الضمانات.

4. مشاركة المصارف في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وهذا مهم جدا في البلدان النامية.

أهمية الجهاز المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في المجتمع، حيث أن العديد من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها و التي من أهمها ما يلي:

1.المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذلك أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذلك جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية

2.استقرار قيمة الوحدة النقدية: حيث تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

3.تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية : حيث يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. اذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات

: الأسس التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية

هناك مجموعة من الأسس التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية يتمثل اهمها فيما يلي:

1. الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر.

2. السيولة وهذا عنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف بمعنى آخر قدرة وسرعة المصرف على تسييل استثماراته عند الحاجة الى استثمارات قصيرة الأجل.

3. الضمان الذي تبنى عليه الثقة في سلامة مركز المصرف بمعنى الاستثمارات اقل خطورة وبأكثر الضمانات.

4. مشاركة المصارف في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وهذا مهم جدا في البلدان النامية.

مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي في أغلب النظم المصرفية من المؤسسات التالية:

اولا: المصارف المركزية

يعرف المصرف المركزي بأنه مؤسسة مالية مصرفية وحيدة تحتل مركز الأرصدة الى أصول نقدية الى اصول حقيقية.

وهناك العديد من التعريفات للمصرف المركزي نذكر منها ما يلى:

1. هو المصرف الوحيد الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية اصدار النقد أو من ناحية العمليات المصرفية أو تحقيق الرقابة عليها، أي انه يقوم بتنفيذ السياسة النقدية للدولة والاشراف على الجهاز المصرفي.

2. هو المؤسسة التي تلقى عليها مسئولية ادارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، وكذلك المؤسسة النقدية التي تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقود وتوفيرها وتكلفتها وذلك لتحقيق الصالح العام.

3. هو المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية العمل على استقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي.

وتتصف المصارف المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة لا تتصف بها المؤسسات المالية الأخرى منها:

1. تتم ادارة هذه المصارف من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن المصارف المركزية تعود ملكيتها للدولة.

. 2 لها علاقة مباشرة ووثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة اذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة التي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة .

3. لا تهدف هذه المصارف الى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اقتصادية واجتماعية اتجاه قطاعات الاقتصاد.

وتختلف وظائف المصرف المركزي من دولة الى أخرى وذلك وفقا لاختلاف وطبيعة الأوضاع والسياسات والفلسفة الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي:

1. تنظيم اصدار العملة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها وذلك بما تتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في اصدار الأوراق النقدية فهو يقوم بوظيفة مصرف الإصدار.

2. القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية من خلال مسك حسابات الخزانة العامة في حساب جاري تتولى الدولة من خلاله الصرف على الاتفاقات المختلفة وتقديم القروض اللازمة لها ضمن حدود وضوابط معينة.

3. العمل كمصرف للمصارف وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول ودائعها واجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها.

4. تحديد سعر الصرف والاحتياطي القانوني للتحكم في عرض النقود.

5. مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط وتأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها مدى التزامها بالتشريعات المصرفية.

6. يقوم المصرف المركزي بتنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا اي انه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية وفقا للظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.

7.الاشراف على الميزانية المجمعة للمصارف التجارية و تجميع البيانات واصدار التقارير والنشرات المتعلقة بالأنشطة المصرفية.

8. من الوظائف الحديثة للمصرف المركزي هو وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية فهو يعمل على تصعيد وتيرة التنمية ضمن اطار الدولة المعينة.

9. القيام بعمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأوراق المالية مثل السندات واذونات الخزانة العامة للتحكم في عرض النقود لتحقيق السياسة النقدية المستهدفة.

10. يعمل كمستشار ماليا ونقديا للدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي.

المحاضرة السابعة

ثانيا: المصارف التجارية

تجدر الاشارة بانه يصعب وضع تعريف موحد للمصرف التجاري، فالمصارف التجارية تباشر نشاطها في البلاد المختلفة في حدود تشريعات الدولة وتعتبر المصارف التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد المصرف المركزي.

ويعرف المصرف التجاري على أنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، وهو همزة الوصل بين المدخر والمستثمر.

وتقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف التي يمكن تقسيمها الى وظائف تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل القادم.

ثالثا: المصارف المتخصصة

تعرف المصارف المتخصصة بأنها وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هده الوحدات اذا احتاجت لها لغرض التوظيف الاستثماري، ومن أهم الأعمال التي تقوم بها تسهيل شروط التسليف لديها واعطاء قروض طويلة الاجل لغايات التنمية.

ومن أهم الاختلافات بينها وبين المصارف التجارية تتمثل في النقاط التالية:

1. معيار قياس العائد: المصارف المتخصصة لا تعمل على اساس الربح النقدي بل على أساس تنمية بالدرجة الأولى.
2. رأس المال: يعتبر رأس المال بالنسبة للمصارف المتخصصة ذا أهمية كبيرة ويمثل عنصر مشاركة واستخدام بينما رأس المال في المصارف التجارية يمثل عنصر ضمان أكثر منه عنصر استخدام.
3. عادة ما تتبع المصارف المتخصصة الجهات المسؤولة عن القطاعات التي تقوم بإقراضها كتبعية المصرف الزراعي لوزارة الزراعة، والمصرف الصناعي لوزارة الصناعة وليس للمصرف المركزي كما هو الحال للمصارف التجارية.
4. لا تخضع المصارف المتخصصة في ادارة أموالها الى نسب الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية التي تخضع لها المصارف التجارية المقررة من المصرف المركزي ولا تخضع الى ادارة عملياتها لمراقبة المصرف المركزي.

5. لا تستند المصارف المتخصصة في ادارة عملياتها الى مبدأ الربحية والسيولة بل تستند الى دعم القطاعات في الاقتصاد.

والمصارف المتخصصة متعددة يمكن تقسيمها حسب طبيعة عملها الى الأنواع التالية:

1. **المصارف العقارية:**

وهي المصارف التي تهتم بتقديم القروض اللازمة الى قطاعا حيويا ومتميزا هو قطاع الاسكان والمرافق وذلك لشراء العقارات في شكل أراضي و عقارات مبنية وتساهم في الاستثمار في بعض المشاريع مثل الفنادق السياحية والمجمعات السكانية لغرض تحقيق عائد اضافي.

وتلعب المصارف العقارية دور هاما في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يلي:

أ. الدور الأساسي هو تمويل مشاريع الاسكان والانشاءات للأفراد والهيئات والشركات.

ب. تكوين الشركات العقارية للإسكان.

ت. القيام بالخدمات المصرفية المرتبطة بالعقارات مثل تقدير الأراضي للعملاء، و تقديم المشورات الهندسية و القانونية المرتبطة بالعقارات مقابل أتعاب محددة بالإضافة الى ذلك مباشرة الدعاوى القانونية نيابة عنهم.

وتتميز المصارف العقارية بخاصيتين أساسيتين تميزها عن غيرها من المصارف الأخرى وهما:

أ. تعتمد المصارف بالدرجة الأولى على رأس المال والاحتياطات والسندات والمبالغ المقترضة من الهيئات المالية الأخرى حيث أن هذا القطاع بحاجة الى توافر أموال كبيرة للتوظيف لآجال طويلة و بأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض والمخاطر التي تواجه هذه الأموال

والا تكون مرتفعة حتى لا تزيد تكلفة الاسكان، وفي العادة تمول عمليات الاقتراض هذه من المصرف المركزي في حالة عدم وجود سوق للأوراق المالية تستوعب السندات التي يصدرها المصرف العقاري.

ب. يعتمد المصرف العقاري على الضمان العيني المقدم من العميل ويرجع الى طبيعة توظيف الأموال كونها تمتد لآجال طويلة.

2.المصارف الصناعية:

وهي عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بتقديم القروض اللازمة للقطاع الصناعي بكافة أبعاده ومراحله منذ تكوينه كادخار حتى تحويله الى آلات ومعدات ومن ثم الى الانتاج والتسويق.

وتتمثل أهم مهامها في ما يلي:

أ. تقديم القروض طويلة الأجل اللازمة للمشروعات الصناعية العامة والخاصة.

ب. توفير الخبرة الفنية وتنمية كفاءات المشروعات وادارتها.

ت. تشجيع الافراد للتوجه نحو الاستثمار الصناعي سواء كان بالإنشاء أو الاستبدال أو الاحلال أو الصيانة.

وتقوم المصارف الصناعية بالعمليات التالية:

أ. منح قروض طويلة الأجل لأنشاء مشاريع صناعية بفائدة منخفضة.

ب. منح قروض متوسطة او قصيرة الأجل للاستثمار الصناعي سواء كان توسع أو صيانة ...الخ.

ت. منح خطابات ضمان تسمح لمستحقها من المشروعات الصناعية بالاقتراض من المصرف المركزي أو المصارف التجارية لفترات مختلفة و بأسعار فائدة متميزة.

ث. شراء الأسهم و السندات للمشروعات الصناعية الموجودة في سوق الاوراق المالية.

3.المصارف الزراعية:

وهي مؤسسة مالية تختص بالتمويل الزراعي حيث تقوم المصارف الزراعية بإقراض المنشآت التي تعمل في مجال الزراعة وذلك لتمويل المحاصيل الزراعية منذ الحرث و البذر حتى ظهور المحصول وتسويقه.

وأهم أهداف المصرف الزراعي تتمثل فيما يلي :

أ. تقديم مختلف أنواع السلف النقدية والعينية الى العاملين بالنشاط الزراعي و الحيواني.

ب. انشاء الشركات والمنشآت المتصلة بالإقراض التي يقوم عليها المصرف و المشاركة فيها.

ت. بيع وشراء ورهن وتأجير واستجار الأراضي الزراعية والعقارات لتحقيق أغراض المصرف.

ث. مد الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من تسهيلات ائتمانية والقيام بما يلزمها من عمليات مصرفية.

4.المصارف الاسلامية:

تعد المصارف الاسلامية منشآت مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الاسلامية، وترتكز فلسفتها على عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في المصارف التجارية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين وانما تستبدلها بحصة من الربح كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشرعية الاسلامية وبالأساليب المشروعة أيضا.

وتمارس المصارف الاسلامية أنشطتها المصرفية وفقا لأبعاد ومضامين المبادئ الاسلامية التي ترتكز على المقومات الآتية:

أ. قبول الاموال طبقا للمضاربة الشرعية وهذا يعنى تقديم المال للمصرف ليستثمره لحسابه الخاص وعلى مسؤوليته.

ب. تقديم التمويل حسب الصيغ المعتمدة شرعا وأهمها المضاربة والمشاركة والمرابحة والمزارعة والتأجير.

ت. عدم ضمان الربح أي أن المستثمر يعلم مقدما بان ماله داخل في عمليات استثمار ومتاجرة قد تربح أو تخسر.

ث. استثمار الأموال لإقامة مشاريع تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.مصارف الاستثمار:

هي منشآت مالية تهتم بالدرجة الاولى بالأنشطة والفعاليات الاستثمارية في مجالات مختلفة كالأوراق المالية و التجارية والعقارات وتقوم بالإضافة الى عملياتها المتمثلة بإقامة مشروعات جديدة أو بالتوسع في مشروعات قائمة التي تحقق من خلالها عمولات معينة لصالح محفظتها المالية.

وتتمثل الوظائف الرئيسية لمصارف الاستثمار فيما يلي:

أ. ينحصر الدور الرئيسي لهذا المصرف في دور الوسيط لتوجيه الأموال والمدخرات الفردية نحو شراء الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال ويقوم المصرف بشراء الأوراق المالية ومن ثم يبيعها في سوق رأس المال.

ب. ضمان تحمل المخاطر: وهي تحمل الخطر عند حدوث تقلبات غير مناسبة في الأسعار أثناء توزيع اصدار الأوراق المالية الجديدة. مثلا اذا أرادت منشأة أعمال تمويل عملياتها بمبلغ وقدره 25 مليون دينار، في هذه الحالة تختار المنشأة أحد مصارف الاستثمار للقيام بمساعدتها في هذا الخصوص، واذا تقرر الحصول على التمويل عن طريق اصدار سندات جديدة بمبلغ 25 مليون فان ذلك يستلزم ابرام اتفاقية ضمان اكتتاب بين المصرف والمنشأة يقوم بموجبه المصرف بتسليم المنشأة مبلغ 25 مليون دينار ناقص العمولة ويستلم بالمقابل سندات عرض بقيمة 25 مليون دينار، وهنا تكون المنشأة قد استلمت القرض بمبلغ 25 مليون قبل أن يبيع مصرف الاستثمار السندات وخلال الفترة الواقعة بين منح القرض وتاريخ بيع السندات يتحمل مصرف الاستثمار جميع المخاطر المتعلقة باحتمال تقلبات أسعار السوق، لهذه السبب تسمى هده المصارف في بعض الأوقات المؤسسات الضامنة لأنها تحمل المخاطر خلال توزيع الأوراق المالية.

ج. توزيع الاصدارات الجديدة: حيث يقوم المصرف بعملية بيع الأوراق المالية بكفاءة أكبر وتكلفة أقل.

د. الرقابة والمتابعة: يقوم المصرف بمتابعة المشروعات في مرحلة التنفيذ من الناحية المادية وفقا لجدول زمني في دراسات الجدوى وفقا لحدود الاعتمادات وتستهدف هذه الرقابة اكتشاف المشاكل والأخطاء التي تتعرض لها العمليات أثناء التنفيذ.

وكذلك تقوم مصارف الاستثمار بالأعمال التلية:

أ. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ب. ضمان مديونية العملاء.

ج. بيع الأسهم والسندات الخاصة بهذه المشروعات.

د. تنظيم عمليات الاندماج بين المشروعات التي تساهم في رأس مالها.

6.مؤسسات شبه مصرفية:

وهي مثل الجمعيات المصرفية ومؤسسات القبول والخصم والاتحادات المصرفية وتقوم ببعض عمليات المصارف لخدمة زبائنها المشتركين فيها.